

دراسة المعنى في كتاب مفتاح العلوم للسكّاني -بين الوضع والاستعمال-

الأستاذ : باديس لهوييل
كلية الآداب و اللغات
جامعة محمد خيضر-بسكرة ، الجزائر

Résumé:

Cet article à pour but de chercher une définition du sens selon "Al-SAKAKI" dan son ouvrage "Meftah el-Ouloum", et la façon dont il emploie les syntagmes et l'analyse de ses significations suivant ce principe, en profitant dans notre analyse des idées d'"Al-SAKAKI" à partir des résultats de la pragmatique contemporaine, tout en cherchant la justification de ses idées.

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى بحث مفهوم المعنى عند السكّاني في كتابه "مفتاح العلوم" ، وكيفية دراسته له في ظل مبدأ الوضع والاستعمال، وطريقة توظيفه التراكيب وتحليله لمدلولاتها حسب ذلك المبدأ، مستفيدين في تحليلنا لأفكار السكّاني من معطيات الفكر اللساني المعاصر، وباحثين عن ما يبررها فيه.

مقدمة:

يعدّ المعنى مجالاً يجذب إليه كل المهتمين بدراسة الأحداث اللغوية، من علماء التفسير وأصول الفقه، والفلاسفة، وعلماء الأنثروبولوجيا، وعلماء اللغة، والبلاغيين وغيرهم، لكونه جوهر كل نشاط ينتجه الفكر البشري، فتناولت موضوعه جميع الأبحاث والدراسات، وتباينت حوله وجهات النظر بحسب ما تجنح إليه تلك الأبحاث وأصحابها، وبحسب المذاهب التي ينتمون إليها، واتجاهات الكلامية بالنسبة لعلمائنا القدامى، وما أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت626هـ) إلا واحد من أولئك العلماء العرب القدماء الذين عنوا بموضوع المعنى أيما عنابة في كتابه "مفتاح العلوم"، فتوصل إلى نتائج مهمة تتم عن عمق في الفهم ورتقي في الفكر، ويتضح ذلك من خلال معالجته لكثير من القضايا البلاغية والدلالية والتداولية ليصل إلى نتائج تكاد تضاهي ما توصل إليه الفكر اللساني الحديث والمعاصر كما سنبين.

بحث السكاكي في كتابه "مفتاح العلوم" المعنى بجميع مستوياته، وجعله يحتلّ حيزاً مهماً؛ حيث نجده نظر إلى اللغة باعتبارها ظاهرة معقدة، ذات أبعاد كثيرة تتطلب من دارسها الإحاطة بعلوم عديدة وهو ما جعله يقوم بجمع علوم اللغة في مؤلفه (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والبلاغية)، بهدف وضع علم للأدب، (وهو علم لم يكن موجوداً قبله)، تتكامل فيه المستويات المختلفة لدراسة النص وبالتالي دراسة اللغة من جميع النواحي، تحقيقاً لأهداف توخاها من علم الأدب هي: الاحتراز عن الخطأ في العربية أثناء الكلام في عصر فلتت فيه الملكات وفسدت الأذواق، نتيجة الحروب الصليبية وهجمات المغول وما تبعها من ضياع للتراث العربي، إضافة لتلقي مراد الله من كتابه وهو ما لا يتضح إلا بتحليل لمنطق اللغة العربية عامّة، وتفهم معاني الكلام أثناء الاستعمال.

فبعدما وجد أنّ ماثرات الخطأ لا تخرج عن ثلاثة: المفرد والتأليف وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له، جعل السكاكي مؤلفه ثلاثة أقسام⁽¹⁾ متكاملة فيما بينها بحسب نظام اللغة الداخلي من المفرد إلى المركب، بادئاً في القسم الأول بعلم الصرف، حيث يرجع

إليه في الاحتراز عن الخطأ في المفرد، وبما أنّ المركّب يكون متأخراً عن المفرد، جعل القسم الثاني للنحو حيث يبحث في معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم (التأليف). ليجعل القسم الثالث لعلمي المعاني والبيان بعدها متعلقين بمطابقة الكلام المركّب لما يقتضي الحال ذكره مع إضافة علوم مساعدة لتأم أقسامه الثلاثة، وبذلك ضمت نظرية السكاكي "العلم الأدب" علوما لغوية مختلفة وعلوما غير لغوية كعلمي الحد والاستدلال لكنه جعلها مترابطة ترابطاً وثيقاً ومتضامنة فيما بينها، مما جعل مفتاح العلوم وحدة متماسكة متكاملة، تمكّن دارسه من تحقيق كفاية أدبية في علوم اللغة ومستوياتها تُسهّل عليه تعلّم اللغة والاحتراز عن الخطأ فيها وتساعد على دراسة النصوص والخطابات وصياغتها، وهي نظرة ذات أبعاد لسانية هامة، لا تختلف عما نجد اليوم عند علماء اللسانيات بعامة.

1- المعنى في مفتاح العلوم: تتكون معاني اللغة عند السكاكي من ثلاثة

مستويات بحسب أقسام المفتاح: هي على الترتيب: مستوى الحروف، ومستوى الكلمات، ومستوى الجمل ويبنى كل مستوى على ما قبله؛ فالكلمة تتشكّل من الحروف، والجمل تتشكّل من الكلمات ولا يتضح المعنى إلا في مستوى الكلمات ومستوى الجمل وبذلك فإن للمعاني مستويين: معاني الكلمات ومعاني الجمل⁽²⁾.

وتكون معاني الجمل حين استعمالها إمّا بحسب أصل الاستعمال (أصل المعنى) لكل كلمة من كلمات الجملة أو بحسب مقتضى الظاهر بدلالات الجملة الوضعية ومعناها النحوي المباشر المتبادر إلى الفهم حين تركيب كلماتها، أو بحسب مقتضى الحال الذي يتفاوت في استعمال الجمل بين مراعاة مقتضى الظاهر فيكون الكلام مطابقاً لأصل الاستعمال أو الخروج عن مقتضى الظاهر إلى معان ثواني يقتضيها المقام. لتمثّل هذه الأنواع الثلاث مستويات اللغة قيد الاستعمال عند السكاكي، ولها مبحث خاص في الفصل الثاني من المذكرة.

أ- المعنى في مستوى الكلمات:

حدّد أبو يعقوب السكاكي الكلمة بكونها «اللفظة الموضوعة للمعنى مفردة والمراد بالإفراد أنها مجموعها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة»⁽³⁾ فالكلمة عند السكاكي أصوات

مجموعة للدلالة على معنى مفرد، وهي تدلّ عليه بالوضع والاشتقاق، ولا توجد علاقة طبيعية بين الكلمة ومعناها وإنّما هي علاقة وضعية اصطلاحية يقول السكاكي: «دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع»⁽⁴⁾، فسّمى السكاكي هذه الدلالة "الدلالة الوضعية" حيث تدلّ الكلمة على معناها بنفسها في مقابل "الدلالة العقلية" التي يكون فيها معنى الكلمة متعلقاً بمعنى آخر في الذهن يتجاوز المعنى الحرفي (الوضعي) ستماء الجرجاني في دلائله قبل السكاكي بـ "معنى المعنى"؛ يعني بالمعنى ما يفهم من ظاهر اللفظ دون واسطة ومعنى المعنى، المعنى الثاني الذي يفضي بك إليه المعنى الأول⁽⁵⁾.

فكلمة "التار" قد تستعمل في معناها الوضعي لتدل على «الشيء المتصف بالحرارة الذي هو نفس معناها، بينما إذا استعملت بمعناها العقلي تدلّ على الحرارة التي هي معنى كلمة "النار"⁽⁶⁾، وبذلك تكون طريقة التجاوز من الدلالة الوضعية إلى الدلالة العقلية كما يلي:



فللكلمة إذن عند السكاكي بحسب استعمالها معنيان، إمّا أن تستعمل:

- 1- بدلالاتها الوضعية فيكون القصد إلى معناها هي بنفسها وتسمى حينئذ حقيقة، نحو كلمة أسد المراد بها حيوان مخصوص بهيكل مخصوص.
- 2- وإمّا أن تستعمل بدلالاتها العقلية وحينها: إمّا أن تكون مجازاً⁽⁷⁾ بحيث ينتقل فيها من

الملزوم إلى اللازم نحو كلمة " نار " في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ

ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿٥٨﴾⁽⁸⁾ والمقصود أكل

أموال اليتامى حيث نلاحظ انتقال الخطاب من ذكر الملزوم أكل أموال اليتامى إلى لازم ذلك وهو التار وأمّا القرينة المانعة لإيراد المعنى الحقيقي فهي أن النار لا تصلح للأكل، وإمّا

أن تكون الكلمة كناية: ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم وذلك نحو قولنا فلانة نؤوم الضحى، فيتم الانتقال إلى ما هو ملزومه، أي كونها مخدومة من طرف غيرها، ذلك أن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش، وكفاية أسبابه وتحصيل ما تحتاج إليه ولا تنام في هذا الوقت إلا من كانت تملك خدما يقومون بذلك

ويلاحظ في الكناية عدم وجود قرينة مانعة عن إيراد معناها الوضعي ولذلك قد يراد بالكناية دلالتها الوضعية، وقد يراد بها غير دلالتها الوضعية ففي مثالنا السابق فلانة نؤوم الضحى لا مانع من إرادة المعنى الوضعي وهو أنها تنام حتى الضحى مع إرادة المعنى الثاني وهو أنها محاطة بخدم يسعون مكانها لعظم قدرها ومكانتها بين قومه⁽⁹⁾ وحاصل هذا الكلام أن الكلمة في استعمالها تنقسم إلى:

* كونها حقيقية مصرّحاً بها في التركيب، والحقيقة في حدّ السكلاكي: «الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع»⁽¹⁰⁾ وهي هنا تحمل دلالة وضعية لا تتجاوزها إلا داخل التركيب.

* كونها تستعمل للكناية بها عن معنى آخر ويتم ذلك داخل تراكيب اللغة في غير ما هي موضوعة له.

* كونها مجازاً حيث تستعمل مع وجود قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الحقيقي، ولا يتحقق المعنى الثاني للكلمة إلا داخل التركيب وأثناء الاستعمال كي تفيد دلالة عقلية تستلزم من السياق، وهذه كذلك سمة تداولية يتقاطع فيها السكلاكي مع علماء اللسانيات التداولية حيث يلحّون على اتخاذ اللغة أرضية للدراسة أثناء الاستعمال.

ب المعنى في مستوى الجمل: رأينا السكلاكي يقرّ بأن الكلمة تتجاوز دلالتها الوضعية داخل التركيب، حيث ينشئ المتكلم تراكيب وجملًا تتواصل من خلالها، فتتشكل اللغة التي نعبّر بها عن مقاصدنا ويتمّ الفهم والإفهام بين الناس.

وما دراسة السكلاكي للكلمة المفردة ومعناها إلا للاحتراز عن الخطأ في المفرد والتأليف وضماناً لسلامة الكلمة حال انتظامها في التركيب وتعلّقها بغيرها من الكلم في الجملة، وبذلك يكون أساس اهتمام السكلاكي هو التركيب بنوعيه، التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى

مطلقاً (المعاني الأول)، والتركيب لتأدية المعاني الثواني التي تتجاوز المعاني الأول لكنها تعتمد عليها للانتقال لمستوى ثان وهو ما سماه الجرجاني بـ "معنى المعنى"، فما المقصود بالمعاني الثواني في المفتاح؟.

أما المعاني الأول فيقصد بها السكاكي أصل المعنى، ويقضي معرفة كيفية التركيب لتأدية المعاني التحوية المجردة، وتبحث في ضمان صحة الأداء اللغوي وهو موضوع علم النحو، حيث يعرفه السكاكي بقوله: «هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً»⁽¹¹⁾.

فالتحو عند السكاكي جهاز لدراسة كيفيات تعلق الكلم ببعضه ببعض، بقواعد وأحكام تقع تحت الضبط وتضمن سلامة تأدية أصل المعنى، ودراسة التراكيب في هذا الجهاز تنفيذ معاني أصلية ذات طرق ووجوه معلومة، تشكل قاعدة أولية في تحليل الكلام، وهي معاني النحو وأحكامه، وهي القاعدة التي يستند إليها البلاغي في قيام المعاني الثواني وبذلك، «فإن أصل المعنى يبقى هو أيضاً من المعطيات الموضوعية والمادة الخام التي لا تشد إليها البلاغي، إلا بعد خروجها من دائرة النمط إلى فضاء الاطراد، فالمعاني الأول هي مدلولات التراكيب مطلقاً أي خارجة عن أي سياق كلامي أو مقامي، وهي بذلك تقابل المعاني الثواني وهي الأغراض التي يساق لها الكلام ولذا قيل مقتضى الحال هو المعنى الثاني كرد الإنكار ودفع الشك»⁽¹²⁾.

فأصل المعنى إذن هو الحد الذي ينتهي إليه عمل النحوي ليبدأ بعده عمل البلاغي مستندا في بحثه (البلاغي) للمعاني الثواني، على عمل النحو، ولعل هذا هو الذي جعل السكاكي يضع تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كي تكتمل دراسة المعنى في التراكيب حيث يدرس النحوي كيفيته ويبحث البلاغي في خواص التراكيب.

فالسكاكي إذن لا يفصل بين علم النحو وعلمي المعاني والبيان لأن الأخيرين «إنما هما الصورة المنجزة في المقامات المخصوصة لأحكام النحو في مختلف المستويات اللغوية المعجمية والنصيرية والاشتقاقية والإعرابية»⁽¹³⁾ وتتحقق هذه الصورة المنجزة بمراعاة الأحوال، والمقاصد التي يؤمها المتكلم، وهي نظرة ذات أبعاد تداولية مهمة تنبّه لها السكاكي،

تجعله يتقاطع مع معطيات الدرس التداولي المعاصر، حيث تجاوز النظر للغة (الفاظ وتراكيب) في معانيها الأول، إلى البحث عن معانيها الثواني في سياق الاستعمال، من خلال العناية ببحث خواص التراكيب في المقامات المخصوصة التي تقتضيها الأحوال والأغراض.

وأما المقصود "بالمعاني الثواني" فهي المعاني ذات الصلة بالتراكيب أثناء استعمالها في سياقات الكلام للتعبير عن الأغراض والمقاصد التي يؤمها المتكلم⁽¹⁴⁾. فالمعاني الثواني إذن تتمثل في الأغراض التي يُساق لها الكلام في مقامات مخصوصة بخلاف المعاني الأول التي تُستفاد منها الدلالة النحوية المجردة وهي دلالة وضعية لا تتجاوز حدود الوضع اللغوي.

ففي مثال: زيد كثير الرماد

نجد المعنى الأول: معنى نحويًا ذا مستويين:

- مستوى إعرابيا تمثل في الإثبات.

- ومستوى لفظيا معجميا هو إثبات صفة الكرم بإثبات دليلها وهو كثرة الرماد.

أما المعنى الثاني فهو قصد المتكلم وغرضه من إثبات هذه الصفة (الكرم) من خلال إثبات الشاهد على وجودها (كثرة الرماد)، فقصد المتكلم إذن الزيادة في التأكيد والمبالغة فيه، بأنّ زيد كثير الرماد، وليس الزيادة في معنى الكرم لأنه مثبت لدى السامع⁽¹⁵⁾. وتعتمد المعاني الثواني على المستوى الأول (أصل المعنى) بعده أرضية للانطلاق إلى المعاني الثواني، فإذا كان علم النحو جهازا واصفا للمعاني الأول، ومختصا ببحث المعاني النحوية وأحكامها على أساسه، فإنّ المعاني الثواني جعلها السكلاكي من اختصاص علم المعاني وعلم البيان؛ فوظيفة علم المعاني دراسة هذه المعاني الثواني المتصلة بالتراكيب النحوية في سياقات الاستعمال متجاوزا بذلك النظر في التراكيب (وظيفة علم النحو) إلى بحث خواص التراكيب وعلى أساس ذلك تكون المعاني الثواني. ووظيفة علم البيان العناية بالدلالات العقلية الاستلزامية المستفادة من سياق الكلام في المجاز والكناية.

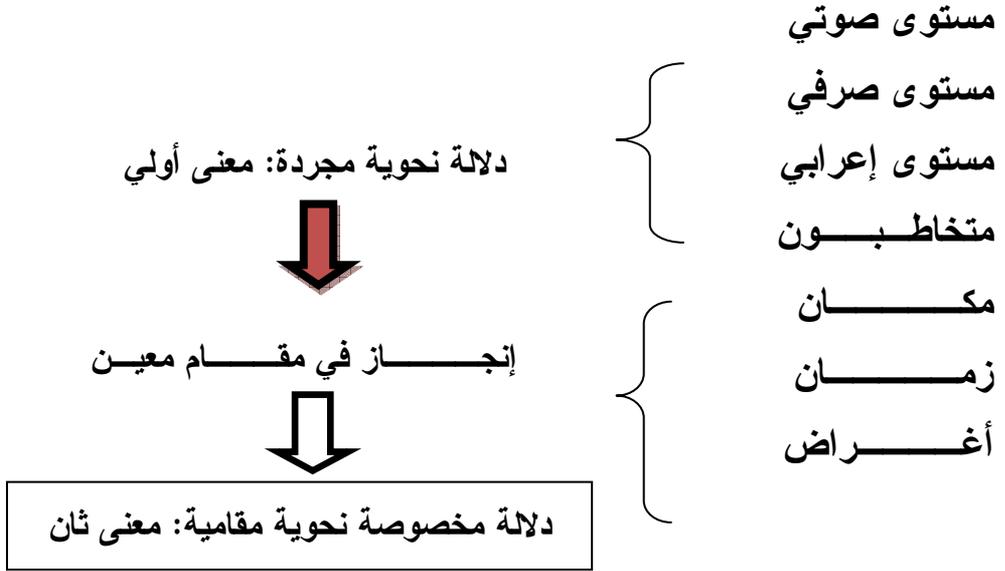
ولمّا رأى السّكّكي أنّ المعاني في الكلام لا حدّ لها ولا حصر قام بوضع منهج لضبطها في علاقتها بتراكيب الكلام، يقول: «إنّ التّعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التّعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التّعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك شيئاً فشيئاً على موجب المساق، والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئاً الخبر والطلب»⁽¹⁶⁾.

فالسّكّكي يرى أن المعاني في الكلام تنقسم إلى خبر وإنشاء في صورتها العامة (بحسب الأغراض والمقاصد)، وتعتمد في تأديتها لأصل المعنى مطلقاً على قوانين الوضع اللغوي فنفيد هنا معانيها الحقيقية سواء أكانت خبراً أم طلباً، لكن قد يكون للخبر أغراض ومقاصد يُساق إليها، كما قد يكون للإنشاء أغراض تؤمُّ وتختلف باختلاف التراكيب ومقتضى الحال وقصد المتكلم، فيكون الحاصل هو المعاني الثواني.

ويمكن أن نصل إلى أنّ المعاني الأولى (أصل المعنى)، هي المعاني النحوية التي لا تفتقر في تأديتها إلى «أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها مجرد التأليف بينها»⁽¹⁷⁾، بينما المعاني الثواني، هي المعاني البلاغية التي يُساق لأجلها الكلام، وتتجسد في خواص تراكيب الكلام، يقول "محمد الصغير بناني" «فالمعاني البلاغية هي خواص التراكيب التي يتصرف المتكلم في تأليفها، وتبدأ عند خروج الكلام عن مقتضى الوضع وتمتد إلى ما لا نهاية له والتي يكون للمتكلم يد في إخراجها على تلك الصورة»⁽¹⁸⁾.

والدلالة المستفادة من المعاني الأولى (أصل المعنى) هي دلالة وضعية، بينما الدلالة المستفادة من المعاني الثواني، هي دلالة عقلية يتم فيها الانتقال من المعنى إلى لازم المعنى، من خلال قاعدة "اللزوم" التي وضعها السكّكي، مستفيداً من ثقافته المنطقية، وهي تُقارب إلى حدّ ما تصور علماء اللسانيات التداولية لمفهوم الاقتضاء⁽¹⁹⁾ بعدّه علاقة بين قضيتين يقتضي صدق الأولى منها صدق الثانية، فإذا كانت جملة زيد كثير الرماد صادقة فهذا يعني أن ما تحيل إليه قضية كثرة الرماد صادقة أيضاً وهي أن زيد كريم فالمعنى الأول أحالنا إلى معنى ثان يقتضيه.

ويمكن أن تمثل لتصور المعاني الأول والثواني بالخطط الآتي:⁽²⁰⁾



ويقتضي هذا التحديد للمعاني الأول والثواني أن للتحو دلالات مجردة تبحث في العلاقة الوضعية بين اللفظ والمعنى، وتنجر هذه الدلالات في مقامات مخصوصة، ليتولد منها معان ثوان تقتضيها تلك المقامات، ويختص بها علم المعاني ببحثه في ضروب الاستدلال التي تتولد عن علاقة تلك المعاني الأول ذات الدلالات الوضعية، بمقتضى الحال في المقامات المخصوصة» فالمعاني الأول نحوية لفظية مقابلية والثواني نحوية سياقية مقامية مقابلية أو بلاغية أو هي حسب المحدثين تداولية»⁽²¹⁾.

فهمة البلاغة إذن بحسب بحث المعاني الأول والثواني عند السكلاكي، هي دراسة المعاني الثواني للترايب المنجزة في المقامات المخصوصة والحاضرة لمقاصد المتكلمين وأغراضهم، وهي مهمة ذات أبعاد تداولية واضحة، تجعلها على حد تعبير بعض الدارسين علما

لدراسة الأقوال المنجزة في المقامات المعينة⁽²²⁾ مستندة في ذلك على علم النحو باعتباره يبحث في التراكيب المؤدية لأصل المعنى الأساسي الذي تنطلق منه الدراسة البلاغية. ولعلّ هذه الأفكار التي أوردها السكاكي وجعلته يضع تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان، بُعية تجاوز التّظّر في البنى النحوية المجردة التي تتحقق على أساسها المعاني الأول (أصل المعنى) إلى دراسة المعاني الثواني، من خلال دراسة الأقوال المنجزة في المقامات المخصوصة بحسب قصد المتكلم، لعلّ هذه الأفكار تدخل ضمن الاقتراحات التي وضعها "فان دايك" Van Dijk من أجل تطوير التّعامل مع اللغة ورآها لازمة لذلك؛ حيث يرى أنّ «البناء التّظري للعبارة [وظيفة علم النحو] على المستويين الصوري والدلالي ينبغي أن يكمل ويتمّ بالمستوى الثالث أعني بمستوى فعل الكلام ، وذلك أنّ كل عبارة متلفظ بها ينبغي ألاّ توصف فقط من وجهة تركيبها الداخلي والمعنى المحدد لها بل ينبغي أن ينظر إليها كذلك من جهة الفعل التّام الإنجازي المؤدّي إلى إنتاج تلك العبارة، ووصف هذا المستوى التداولي من هذا القبيل هو الذي يهيئ شروطا حاسمة لغاية إنشاء وتركيب جزء من ضروب التّواضع والاتّفاق ممّا يجعل العبارات مقبولة، أعني يصير تركيبها مناسباً لمقتضى الحال بالتّظّر إلى السياق التّواصلية»⁽²³⁾.

فعلى النحو، إذن، توسيع نظرتة للتراكيب اللغوية المختلفة لتشمل مستوى ثالثاً إضافة لبنيتها الداخلية ومعناها المسند إليها، هو مستوى الفعل الإنجازي، حيث يُمكن هذا المستوى من جعل الأقوال مقبولة تداولياً، وملائمة للسياق التّواصلية المنجزة فيه. وكان "فان دايك" (Van Dijk) يهدف من وراء اقتراحاته إلى الوصول لوحدة الخطاب بحيث يكون متماسكاً ومنسجماً، وتجاوز مستوى الجملة وشكلها المحدود دون إهمال دراستها بعدها الأساس من أجل الوصول لنحو للنص والخطاب.

فنظرة السكاكي إذن للنحو في علاقته بالبلاغة في إطار المعاني الأول والمعاني الثواني، هي نظرة ذات أبعاد لغوية وتداولية، تجعلنا نقول بأنّه كان يهدف من خلالها إلى دراسة اللغة، دراسة تتجاوز مستوى الجملة إلى حدّ ما، وتراعي سياقات الاستعمال ومقاصد المخاطبين، فإذا كانت مادّة اللغة هي المفردات والتراكيب فإنّ النحو «هو الصورة لهذه المادة

يستنبطها النحو باستقراءه لكلام العرب والنص القرآني (...) أما البلاغة فهي صفة لكيفية استعمال المستعمل لهذه المعطيات اللغوية وهذه المقاييس النحوية، أفرادا وتركيبا فدراستها تخص الجانب الاستعمالي Pragmatic للغة، أو بعبارة أخرى دراسة لاختيارات المستعمل للغة للإمكانيات اللانهائية التي تتيحها اللغة في جميع مستوياتها الصوتي والمعجمي والصرفي والتركيبية»⁽²⁴⁾.

إذن لا ضير من القول، إن مفتاح العلوم يحمل مؤشرات إيجابية عن دراسة اللغة في سياقات استعمالها، كما يحمل دلائل للدراسة النصية موزعة في مباحث المفتاح بخاصة في شقّه البلاغي من خلال تجاوزه مدار الدلالة اللغوية (الوضعية)، على حد تعبير خالد ميلاد وتوصله إلى «نتيجة قيمة كان الجرجاني الممهد لبلوغها وهي أنه لا قيام لمعنى إلا بالتركيب فعمد بذلك إلى تأسيس مبحث سماء علم المعاني وهو مبحث استقل بنفسه جهازا نظريا لدراسة معاني التراكيب في الكلام أي معاني التراكيب في صور عدولها وخروجها عن الجهاز النظري النحوي ودخولها في الاستعمال وقد تفتن السكاكي إلى أن مجال دراسة المعنى هو النص فدرس معاني التراكيب داخل الجملة ومعاني الفصل والوصول بين الجمل»⁽²⁵⁾.

فمنهج السكاكي في دراسته للمعنى لمنهج علمي مضبوط يقوم على تجاوز النظر في الدلالات النحوية المجردة ذات المعاني المباشرة إلى دراسة المعاني المتولدة بعضها من بعض من خلال قرائن لفظية وحالية تتضح أثناء الاستعمال، وهو ما جعل فكر السكاكي في مفتاح العلوم يقترب إلى حد ما من الفكر اللساني التداولي في عصرنا الحاضر.

2-الوضع والاستعمال:

لم يخرج السكاكي في مفتاحه عما قامت عليه النظرية اللغوية العربية عامة؛ أي مبدأي الوضع والاستعمال⁽²⁶⁾ بعدهما منطلقا لكل بحث.

أ.الوضع: فأما الوضع فيظهر جليا في مراعاة السكاكي له على مستوى الكلمات والجمل حيث يرى أن الكلمة تدل على معناها بالوضع والاتفاق وليس لها دلالة على المعنى بذاتها بحيث يكون هناك علاقة طبيعية بين اللفظة ومعناها، ولذلك حدّد الكلمة بأنها «اللفظة

الموضوعة للمعنى مفردة، والمراد بالإفراد أنّها بمجموعها وُضعت لذلك المعنى دفعة واحدة»
(27)

والكلمة كما يرى السكاكي يمتنع أن تدل على مسمّى دون آخر استواء لنسبتها إليهما إذ لا بد لها من الاختصاص بأن توضع لأحد المعنيين وتتعيّن له وما الوضع إلّا «تعيين اللفظة بإزاء معنى بنفسها»⁽²⁸⁾.

ولمّا كان الاختصاص أمراً ممكناً فإنه يستدعي في تحقّقه، مؤثراً مخصصاً، جعل الكلمة تختص بذلك المعنى، واختلف في تعيينه بين أن يكون ذات الكلمة في حدّ ذاتها أم أنّه الله سبحانه وتعالى، أم كونه من وضع الثّاس العقلاء فيما بينهم.

وقد نصّ السكاكي على فساد الرأي الأول القائل بأنّ المخصّص هو ذات الكلمة بحيث يكون بين الكلمة ومعناها علاقة طبيعية، إذ لو كان صحيحاً لامتنع نقل الكلمة إلى المجاز وكانت لها دلالة واحدة حقيقية، ولما اختلفت اللغات فيما بينها، وصار للكلمات دلالة واحدة في كل اللغات، ولو كانت دلالة الكلمة على المعنى ذاتية كذلك، لامتنع اشتراك الكلمة بين متنافيين (التضاد)، نحو: الجون إذ تطلق على الأسود والأبيض والقرء: تطلق على الحيفض والطّهر معاً⁽²⁹⁾.

وبعد أن بيّن السكاكي بالأدلة والحجج فساد رأي القائلين بالمناسبة الطبيعية بين الكلمات ومعانيها، رأى أنه يمكن تأويل كلامهم، على أساس أنّ للحروف المكونة للكلمة خواص في أنفسها تميزها نحو: الجهر والهمس، والشدة والرخاوة وغير ذلك.

كما أنّ لكيفية تركيب هذه الحروف خواص تستلزم من الواضع أن يراعي التناسب بينها، وبين معنى الكلمة⁽³⁰⁾، ففعلّ خواص الحروف في أنفسها وفي كيفية تركيبها هي التي قادت البعض للقول بالمناسبة الطبيعية بين الكلمة ومعناها، لكن هذه الخواص في حدّ ذاتها تبقى مبنية، كما يرى السكاكي، إما على التوقيف والإلهام قولاً بأن المخصّص هو الله، وإما مبنية على الوضع والاصطلاح قولاً بأن التخصيص يُسند إلى العقلاء، فالكلمة في الحالتين تبقى تحتاج للدلالة على معناها إلى الوضع يقول السكاكي: « والمرجع بالآخرة فيها أمرٌ واحد وهو الوضع»⁽³¹⁾.

والملاحظ على السكالي إقراره بأن « دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع وأنّ الوضع تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها»⁽³²⁾.

وبذلك تكون العلاقة بين الكلمة ومعناها علاقة وضعية اصطلاحية، ولذلك سُمي السكالي الدلالة الناتجة بالدلالة الوضعية في مقابل الدلالة العقلية، جاعلا مبنى كون الكلمة حقيقية أو مجاز على مبدأ الوضع، فإذا استعملت الكلمة في المعنى الذي وضعت له أساسا من غير تأويل، تسمى الحقيقة وإذا استعملت الكلمة في غير ما وضعت له واستند تحديد معناها إلى تأويل بمعنى قرائن مساعدة تسمى مجازا، فالحقيقة إذن «هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع... وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع»⁽³³⁾.

والوضع عند السكالي لا يقتصر على النظر في مستوى الكلمات ومعانيها وهيئاتها وهو مجال علم الصرف والاشتقاق، وإنما يتجاوز ذلك إلى النظر في كيفية وضع التراكيب والجمل وصولا إلى اللغة، حتى تتم الفائدة وهو مجال علم النحو، ولذلك يرى السكالي أن اللغة وضعت لإفادة السامع، ولا تحصل الفائدة في الكلمة المفردة، بل تتحقق بتركيب الكلمات، وتعلقها بعضها ببعض، يقول: «الغرض الأصلي من وضع الكلم هو التركيب لامتناع وضعها إلا لفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مركبة، لامتناع استعمالها من أجل إفادتها، المسميات لاستلزامها الدور؛ لتوقف إفادتها لها على العلم بكونها مختصة بها، غير مستوية النسبة إليها وإلى غيرها لاستحالة ترجّح أحد المستويين إلى الآخر، وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم بها أنفسها ابتداء مع امتناع عدّ ما سبق إلى الفهم عند التلفظ بها مجرد القصد إلى مسمياتها فائدة بشهادة الوجدان»⁽³⁴⁾.

فالمعنى لدى السامع لا يستقيم ولا تحصل لديه الفائدة إلا بالتركيب، ذلك أنّ الكلمات لم توضع ليستفاد منها معانيها مثلما هي في المعجم، فذلك مما لا تفاوت فيه بين الناس ولا يزيد شيئا إلى معرفة السامع فيكفيه في ذلك العودة إلى المعجم، وإنّما يحصل التفاوت في كيفية التركيب بين الكلمات، وتعلقها ببعضها كي تفيد معنى يفهمه السامع، وذلك لا يكون إلا

باستعمال الكلمات في التراكيب كي تكتسب معاني إضافية استنادا لما قبلها وما بعدها. وهو ما جعل السكاي يربط تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان، حتى تتم دراسة الكلمة في سياقات استعمالها الحقيقية المعبرة عن أغراض المتكلم ومقاصده، وهو في هذا لا يتعد كثيرا عن جوهر فكرة أحد رواد فلسفة اللغة العادية، "لودفيج فيتجنشتاين"⁽³⁵⁾ LWTTGENSTEIN (1889-1951) حيث يذهب إلى القول: إن «معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة»⁽³⁶⁾ لينطلق في ضوء هذه الفكرة إلى سرد جملة من الأفكار تدور في فلكها نحو فكرة "ألعاب اللغة" التي تشكل اليوم أهم مبادئ اللسانيات التداولية. وما دام السكاي قد تجاوز النظر في وضع الكلمة لإفادة معنى ما، وهي مستقلة عن التراكيب إلى دراسة معنى الكلمة أثناء تعلقها بما قبلها وما بعدها أثناء الاستعمال، لنا أن نتساءل، أين تتجلى دراسة السكاي للكلمة في الاستعمال، ومن خلالها دراسة اللغة، وكيف تم له ذلك؟

ب- الاستعمال (استعمال اللغة): L' utilisation de la langue

يتضح اهتمام السكاي بالجانب الاستعمالي في اللغة، يجعله علمي المعاني والبيان تمة لعلم النحو، حيث أنّ التحويمهم بدراسة كيفية التركيب فيما بين الكلم لأداء المعاني الأول أو "أصل المعنى" كما سماه، ينم يمنح علما المعاني والبيان صاحب اللغة القدرة على دراسة التراكيب في سياقات استعمالها حيث تختلف باختلاف الأغراض التي تساق إليها والأحوال التي تقتضيها، وعلى أساس ذلك تتحقق المعاني الثواني في تراكيب الكلام. والكلمة في حد ذاتها تكتسب دلالاتها من خلال استخدامها وخصوصيتها في ذلك الاستخدام، الذي يمنحها هذه الدلالات الجديدة يقول السكاي: «إنّ الكلمة لا تفيد البتة إلا بالوضع أو الاستلزام بواسطة الوضع وإذا استعملت فأما أن يراد: معناها وحده أو غير معناها وحده، أو معناها وغير معناها معا؛ فالأول هو الحقيقة في المفرد وأنه مفتقر إلى نصب دلالة مانعة عن إرادة معنى الكلمة والثالث هو الكناية ولا بدّ من دلالة حال»⁽³⁷⁾.

هذا يعني أن الكلمة تكتسب دلالاتها من خلال استخدام المخاطب لها لإفادة معنى مخصوص في إطار السياق الواردة فيه وبذلك قد تفيد معناها الأصلي الموضوع له وقد

تتجاوز ذلك لإفادة دلالات جديدة يحددها السياق، فالجاز مثلا يقوم في جوهره على تجاوز المعنى الموضوع لأصل الكلام في اللغة إلى معنى جديد يتضح من خلال السياق العام للخطاب، كما أنّ الكناية أيضا تشمل دلالات مختلفة يحددها السياق وتتنوع بحسب مقتضى الحال. وهذه الفكرة تحمل في طياتها مظاهر لسانية وتداولية حديثة حيث «أكد العديد من الدارسين ومن ضمنهم ستراوسن [Strawson] على أننا نتوهم بأننا نتكلم عن جمل وتعابير في الوقت الذي لا نتكلم فيه فعليا سوى عن استعمال هذه الجمل، وهذه التعابير فالاستعمال مرتبط بالسياق والقصد والكلام يتم ضمن سياق خاص تراعى فيه جملة من العوامل من بينها المناظر والسماع وكل ما يتعلق بالظروف المقامية والمقالية»⁽³⁸⁾.

والذي يتأمل أفكار السكالي هذه يرى فيها مظهرا تداوليا غاية في الأهمية، ما فتئت الدراسات اللسانية التداولية تؤكد، مُمثلا في دراسة اللغة ألفاظا وتراكيب في سياقات استعمالها إذ تنفيذ معاني غير معانيها المباشرة.

وهي فكرة عالجها السكالي في إطار علمي المعاني والبيان، وتحمي البلاغة عنده؛ فلا يبدأ عمل البلاغي إلا «في مستوى الكلام أي الاستعمال الفردي المخصوص الذي تتعقد بطرق نظمه المعاني، وتولدها المقامات الكلامية والمواقف التواصلية، ونُسهم في تمكّنها ألوان المجاز والتشابه والكنايات»⁽³⁹⁾. مما يعني أنّ دلالات الخطاب تخضع لتفاعلات عدّة ترتبط بما يحقّ به من مقامات ومقامات المتخاطبين.

فعمل البلاغي عند السكالي شامل لعمل النحوي ومتجاوز له بدراسته للجانب الاستعمالي في المقامات المخصوصة، ولذلك كان تمام علم النحو، بعلمي المعاني والبيان كي تتحقق دراسة المعنى من جانبه أو مستوييه النحوي الساكن والبلاغي المتغير بتغير الأحوال والظروف وهو ما يستلزم أن تختص البلاغة بدراسة مستويين (بعدين)⁽⁴⁰⁾.

1- المستوى الأول: يبحث في كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعاني المجردة.

2- المستوى الثاني: يبحث في كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعاني الخصوصية

المنجزة المطابقة لأغراض المتكلم والمنزلة في المقامات الخاصة.

فعمل البلاغي إذن يستند في تأديته للمعاني الخصوصية للألفاظ والتراكيب إلى معرفة معانيها في أصل وضعها وهو ما يوقره عمل النحوي.

وبناء على هذا عرّف السكاكي البلاغة تعريفاً تداولياً مهماً بقوله: «هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكنابة على وجهها»⁽⁴¹⁾.

والملاحظ على هذا التعريف أنه يشمل مظاهر تداولية واضحة؛ فيجمع بين خواص تراكيب الكلام، ومراعاة مقتضى الحال، ومطابقة الكلام للقصد والمراد منه، وكذا مراعاة وضوح الدلالة.

وتُمكن الإحاطة بهذه الآليات جميعاً من دراسة اللّغة في سياقات استعمالها وورودها أثناء التواصل، وهذا تصوّر يُسائر ما طفقت الدراسات اللسانية النصية والتداولية تؤكّده في تحليلاتها للّغة وبحثها عن المعنى.

أشار السكاكي كذلك إلى كون اللّغة تستعمل في مقامات كثيرة ومختلفة، وأن كل مقام يقتضي كيفية في التركيب مختلفة كي يؤدي المعنى المنوط به « فمقام التشكّر يبين مقام الشكاية ومقام التهنئة يبين مقام التعزية ومقام الترغيب يبين مقام التهيب ومقام الجد في جميع ذلك يُبين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغيّر مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السؤال يغيّر مقام البناء على الإنكار، (...) وكذا مقام الكلام مع الذكي يغيّر مقام الكلام مع الغبي، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر، ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام»⁽⁴²⁾.

هذا نص صريح من "أبي يعقوب" يقرّ بأن مقامات الكلام متفاوتة، ومنه فاستعمال اللّغة فيها يتفاوت بحسب المقام والحال التي تقال فيها اللّغة، فخطاب المهتئ غير خطاب المعزّي، والخطاب الموجه للذكي يختلف عن خطاب الغبي؛ أي أن استعمال اللّغة يخضع لمعايير يجب اعتمادها منها: قصد المتكلم، وحال السامع، ومقام الكلام والسياق، وهي نفسها عناصر الخطاب عند علماء الدرس اللساني الحديث والمعاصر (لسانيات النص

والنداولية، وتحليل الخطاب)، وهذا دليل آخر على اهتمام السكاكي بالجانب الاستعمالي للغة من خلال توصيفه لعناصر العملية التواصلية وربطها بمقتضى الحال⁽⁴³⁾، مما يجعل مفتاح العلوم يشكل أحد عطاءات الثقافة العربية الإسلامية التي تسهم في تطور الفكر الإنساني بعامة واللغوي منه بخاصة.

فالسكاكي إذن من خلال كل هذا لم يخرج عن سنن العرب في نظرهم العامة للغة القائمة على مبدأي الوضع والاستعمال كما بينا، وهو ما يجعلنا نختصره في كون المقصود بالوضع عند السكاكي وفي كل النظرية اللغوية العربية «يشمل الأبنية الصوتية والأبنية الاشتقاقية والتصريفية والأبنية التركيبية»⁽⁴⁴⁾ وهو ما يمكن أن نفهم منه توفر كفاءة لغوية تجعل المتكلم عالماً باللغة عارفاً بمنطقها وكيفية وضع كلماتها واستعمالها المختلفة ولذلك نجد أبواب المفتاح في حد ذاتها كانت مقسمة على هدي من مبدأي الوضع والاستعمال فشكّل الوضع علم الصرف بتمامه وعلم النحو بتمامه، وشكّل الاستعمال علمي المعاني والبيان بتمامه.

خاتمة:

يتضح من خلال هذه القراءة لمباحث المفتاح أنّ المنوال الذي ارتآه السكاكي في نظره للغة كان شاملاً لمختلف مستويات التركيب من أدناها إلى أقصى مستوياتها، فيهم بتحليل المعنى بمختلف أبعاده وأجزائه، من الأصغر نحو الأكبر ومن المفرد إلى المركب، وهي نظرة تتقاطع مع كثير من معطيات الفكر اللساني الحديث والمعاصر، فللمعنى عند السكاكي، مركزية مهمة تتضح في هدفه من مشروعه لعلم الأدب ممثلاً في الاحتراز عن الخطأ في الكلام العربي، وسلوك جادة الصواب فيه، وتلقي مراد الله من كتابه، وهو ما لا يكون إلا بدراسة المعنى بكل مظاهره ومستوياته من الحرف إلى الكلمة إلى التركيب، وبما أن المعنى مختلف ومتفرع فقد وضع له السكاكي أصلاً ينطلق منه المتلقي ويستند عليه في تحديد المعاني الثواني فكان "أصل المعنى" قاعدة مهمة يقوم علم النحو بضبطها وتحديدتها، وحداً ينتهي إليه عمل النحوي، لبدأ بعده عمل البلاغي فيدرس خواص التراكيب وما تحمله من معانٍ ثانية مستلزمة من تلك التراكيب؛ ولذلك كان تمام علم النحو عند السكاكي بعلمي

المعاني والبيان، ومحصل الحديث ان المعنى لا يتم الكشف عنه إلا لما يدرس النحوي كيفية التركيب الحامل له ويدرس البلاغي خواص تلك التراكيب.

الهوامش و المراجع

- (1) ينظر: السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص40.
- (2) ينظر: ايندي عون الله، منطق اللغة عند السكاكي و ج.ل.أوستين(دراسة مقارنة في اللغة والمعنى والصدق)، مذكرة مقدمة لإتمام بعض الشروط للحصول على اللقب العالمي في علم اللغة العربية وأدبها، كلية الآداب بجامعة سونن كاليجاكا الإسلامية الحكومية جوكجاكرتا، إندونيسيا، 2005، www scrib.com، (2010/08/05)، على الساعة:08:33
- (3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص41.
- (4) نفسه، 467.
- (5) ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، اعتنى به علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، بيروت، ط1، 2005، ص200.
- (6) منطق اللغة عند السكاكي وجون أوستين، ص39.
- (7) والمجاز يعرف بأنه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالاً في الغير مع قرينة مانعة عن إرادة معناها الحقيقي، ينظر: المفتاح، ص468؛ وأحمد مطلوب، حسن البصير: البلاغة والتطبيق، ص330.
- (8) النساء: 10.
- (9) ينظر مفتاح العلوم، ص513،
- (10) نفسه، ص467.
- (11) نفسه : ص125.

- (12) خالد ميلاد: "المعنى عند البلاغين السكاكي نموذجاً"، ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، المجلد 8، 1992، ص 162.
- (13) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط 1، 2001، ص 321.
- (14) ينظر خالد ميلاد: المعنى عند البلاغين السكاكي نموذجاً، ص 162.
- (15) ينظر: المرجع نفسه، ص 383، 384.
- (16) ينظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص 383، 384.
- (17) مفتاح العلوم، ص 250.
- (18) محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، (دط)، 2001، ص 48.
- (19) الاقتضاء مفهوم ارتبط في فلسفة اللغة العادية بمفهوم الإحالة، وأول من نبّه إليه الفيلسوف "فريج" Frige حيث لاحظ أن «صدق جملة ما متضمنة لاسم علم يقتضي أن تكون لهذا الاسم العلم إحالة»، أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 17.
- (20) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية ص 390.
- (21) نفسه، ص 389.
- (22) ينظر: المرجع نفسه، ص 387، نقلاً عن: محمد صلاح الدين الشريف: مفهوم الشرط وجوابه وما يطرحه من قضايا في معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية والدلالية، جامعة تونس الأولى، كلية الآداب، منوبة، 1993، ص 479.
- (23) فان دايك: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، (دط)، 2000، ص 18، 19؛ وينظر: خلود العموش: الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، ص 36.
- (24) عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر، الجزائر، الجزء 1، (د ط)، 2007، ص 345.
- (25) خالد ميلاد: "المعنى عند البلاغيين، السكاكي نموذجاً"، ص 168.

(26) يقصد بالوضع: المعنى أو المعاني التي وضع اللفظ إزاءها في اللغة، فتكون اللغة استناداً لمبدأ الوضع مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية كلية ، وأما الاستعمال: فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب بمعنى استعمال المتكلم باللغة، للألفاظ والتراكيب الموضوعة في عملية الخطاب، ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص310.

(27) السكاكي: مفتاح العلوم، ص41.

(28) نفسه، ص467.

(29) يقول السكاكي في ذلك: «من المعلوم أنّ دلالة اللفظ على مسمّى دون مسمّى، مع استواء نسبته إليهما يمتنع، فيلزم الاختصاص بأحدهما ضرورة، والاختصاص لكونه أمراً ممكناً يستدعي في تحققه مؤثراً مخصصاً، وذلك المخصص بحكم التقسيم إما الذات أو غيرها، وغيرها إما الله تعالى وتقدس أو غيره، ثم إن في السلف من يحكى عنه اختيار الأول وفيهم من اختار الثاني وفيهم من اختار الثالث وأطبق المتأخرون على فساد الرأي الأول، ولعمري إنه لفاسد ، فإن دلالة اللفظ على مسمّى لو كانت لذاته كدلالته على الالفاظ، وإنك تعلم أن ما بالذات لا يزول بالغير لكان يمتنع نقله، إلى المجاز وكذا إلى جعله علماً ولو كانت دلالاته ذاتية لكان يجب امتناع أن لا تدلنا على معاني الهندية كلماتها...ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين، كالناهل:للعطشان وللريان (...) وكالجون للأسود والأبيض وكالقرء:للحيض والطهر وأمثالهما لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه». مفتاح العلوم، ص466.

(30) ينظر: السكاكي:مفتاح العلوم، ص466، 467، وينظر للاستزادة: منطلق اللغة عند

السكاكي و.ج.ل أوستين www.scribg.com .

(31) ينظر: السكاكي:مفتاح العلوم، ص467.

(32) نفسه.

(33) نفسه، ص467، 468.

(34) نفسه، ص221.

- (35) لودفيج فينجنشتاين L. Wittgenstein: فيلسوف نمساوي انتقل إلى إنجلترا وتلمذ على يد برتراند راسل، وكان له أثر كبير على الفلسفة الأنجلزية، شكّل مع برتراند راسل، وجورج إدوارد، أهم أعلام الفلسفة التحليلية، وتعدّ فلسفة اللغة العادية الاتجاه الثالث في الفلسفة التحليلية ويتركز أساسا على أفكار "فينجنشتاين" المتأخرة حينما كان يحاضر في كامبردج، وتأثر به مجموعة من الفلاسفة الشبان لتنشأ مدرسة كامبردج، لكن بعد وفاته تحول الاهتمام الفلسفي إلى أوكسفورد بزعامة "أوستين" J Austin و"رايل" G. Ryle، لتشكل كتاباتهم جميعا حركة فلسفية سميت بـ"مدرسة أوكسفورد" Oxforde أو فلسفة اللغة العادية. ينظر: صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 1993، ص13، 14؛ ومحمد مهران رشوان، مدخل إلى الفلسفة المعاصرة، ص75.
- (36) صلاح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أوكسفورد، ص35.
- (37) مفتاح العلوم: ص524، 525.
- (38) حسن الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، أفريقيا الشرق، المغرب، (دط)، 2004، ص52، 53.
- (39) خالد ميلاد: "المعنى عند البلاغيين السكاكي نموذجاً"، ص168، 169.
- (40) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التراكم والدلالة، ص382.
- (41) مفتاح العلوم، ص526.
- (42) نفسه، ص526.
- (43) ينظر: نعمان بوقرة: "نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية"، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي 2006، ص180، ويتجلى البعد التداولي بعمق عند السكاكي في نصه، من خلال ربطه بين بنية الخطاب من جهة وبين أغراضه وملابساته التواصلية من جهة أخرى، مع تفسير الأولى بالثانية، ينظر: "مسعود صحراوي": التداولية عند العلماء العرب، ص76.

(44) محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو،
جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس المؤسسة العربية للنشر، بيروت، المجلد الأول، (دط)،
2001، ص210.